



International Journal of Advanced Academic Studies

E-ISSN: 2706-8927

P-ISSN: 2706-8919

IJAAS 2019; 1(2): 77-81

Received: 10-08-2019

Accepted: 12-09-2019

إعداد: محمد حاكم

(شريعي) الأستاذ المساعد في كلية

الشريعة قسم الفقه والقانون، جامعة

كندهار- أفغانستان.

إعداد: محمد حاكم شريعتي

هل المكلف يثاب بتحمل المشقة التي يمكن الإنفاق عن الحكم؟

Is the obliged rewarded for endurance which is not included in Shariah verdict?

Abstract

Whether or not the obligation rewarded for the endurance which is not included in Shariah verdict, there is ambiguity which the associated problems remain unsolved in the social society. Likewise, the Shariah verdict of an action is also unclear which is religiously unwanted but done by the obliged for greater reward.

For the purpose to clear the above ambiguities with use of recent scientific and academic findings, the topic is taken under study. The objectives of the study were to understand that whether or not the obliged is rewarded for an action which legitimately/religiously not assigned to him/her, as well for the same issue, to find greater and the obvious verdict in the light of Prophetic Ahadith science, theology and the principle of jurisprudence. With completion of these objectives, the research will be able to remove the ambiguities and can be responsive to the existing condition in the social society. For this research, library and literature review methodology is used.

As a result of the study, it can be stated that there is no reward to oblige for the action which is religiously not necessary. Because the intended intention of the obliged is contrary to the intention of Allah. Whenever the intended intention of oblige is contrary to the intention of Allah, the action is void. Therefore, the obliged will not be rewarded for bearing of this hardship.

Keywords: Obliged, hardship, reward

ملخص البحث:

لقد تناول هذا البحث لموضوع هل المكلف يثاب بتحمل المشقة التي يمكن الإنفاق عن الحكم وماهى خطراتها فى الخروج عن حد الاعتياد و ما هو حكم العمل المشاق الذى المكلف الفاعل عن حد الاعتياد للطلب عظم الأجر الزائد، و لإجل ذلك الغاية الأساسية من البحث فى الموضوع لكي نعلم أهمية الأعمال الشاقة بغير الطلب الشارع و أيضاً الغاية الأخرى هل الشارع يطلب ويقبل ويعطى له الأجر والثواب الزائد للمكلف بهذه الأعمال. و الطريق بحثنا فى هذا الموضوع الاتيان بالنصوص الشرعية من القرآن الكريم والأحاديث النبوية وإستنباطات العلماء و أيضاً توصلنا للنتيجة من البحث فى هذا الموضوع ليس للمكلف الثواب الزائد بتحمل المشقة التي يمكن الإنفاق عن الحكم بالإنفاق لا خلاف فيه.

الكلمات الدالة: المكلف، المشقة، الثواب.

محتويات البحث

ملخص البحث

المقدمة

أهمية البحث

أهداف البحث

مشكلة البحث

Corresponding Author:

إعداد: محمد حاكم

(شريعي) الأستاذ المساعد في كلية

الشريعة قسم الفقه والقانون، جامعة

كندهار- أفغانستان.

- المبحث الاول - تعريف المنشقة
- المطلب الاول - المنشقة لغة
- المطلب الثاني - المنشقة اصطلاحا
- المبحث الثاني- انواع المنشقة
- المطلب الأول- المنشقة التي يقدر عليها المكلف
- المطلب الثاني- المنشقة التي لا يقدر عليها المكلف
- المبحث الثالث - لايثبت المكلف بتحمل المنشقة التي يمكن الإنفكاك عن الحكم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْمُقْدَمَةُ

وبه نستعين، والصلوة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين. أما بعد: فقد أسعد الله البشرية بما ميزها به من العقل والتفكير، وكرمهها أيمما تكريمه بإرسال الرسل -صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين- هداة ومصلحين ومرشدين الناس إلى ما فيه صلاحهم في الدنيا والآخرة، وما فيه نجاتهم من الشرور في أولاهم وأخراهم، فهم رحمة الله المهدأة، ونوره المبين، ورعاية التامة للخلق.

ولقد اقتضت حكمة الله تعالى أن تتبع رسالاتهم عبر القرون تتابعاً يتقى ونمو المجتمع الإنساني العقلي والاجتماعي، وإتساع مداركه وأفكاره، وتشابك مصالحه وأغراضه، وتتطور حضارته ومتطلباته، وتوصل مسؤولية الانبياء عبر القرون إلى علماء الدين فهم المسؤولون اليوم عن التبليغ والدعوة ونشر الدين إلى الناس جميعاً وفهمهم على المسؤولية الإنسانية في الجامعة وتقعهم بالقاصد الاصلية للشارع وهذه المسؤولية ایضاً متوجه للاساتذة كليات والبرامج العلياء كما أدى هذه المسؤولية علماء الأعصار القديمة.

أهمية البحث:

كما نرى الأن فى مملكة مشاكل كثيرة فى كل النواحي و خاصة
فى ناحية علوم الدينية والفتوى لا يدرس فى الجامعات والمراحل
البكالوريس مادة المقاصد الشريعة وهذا العلم يتعلم لإنسان
المقاصد الأساسية للشريعة و درك الأمور الأساسية في ناحية جلب
المصالح و درء المفاسد ف بهذه الأهمية أخترنا الموضوع (هل
المكلف يثاب بتحمل المشقة التي يمكن الإنفاق على الحكم) لكي
يوضح في ضوء التصوّص الشريعة وينبع مزايا لهذا العلم
للمجتمع الافغاني.

والفرق بين هذا البحث والبحوث علماء القديمة في هذا الامر لأنهم بحثوا حسب اعرفهم وادبهم ولعنتهم ولكن هذا البحث للزمن المعاصر فلهذا نرجوا الله عزوجل ان يجعل مفيدا للاخوان الذين لم يقر الدروس وخاصة جامعات والبرنامج الدروس مقاصد الشريعة.

أهداف البحث:

- ١- معرفة المقاصد الشرعية وخاصة المسالة هل المكلف يثاب بتحمل المشقة التي يمكن الإنفاق عن الحكم.
 - ٢- معرفة حكم المكلف الذي يتحمل المشقة التي يمكن الإنفاق عن الحكم.

٣- نتيجة العمل المكلف الذي يتحمل المشقة التي يمكن الإنفاق
عن الحكم؟

مشكلة البحث:

أن الفقهاء والمجتهدين رحّمهم الله فقد بذلوا وسعهم، وجدهم في استنباط الأحكام من النصوص الشرعية، وأيضاً فقد استنبطوا منها أحكام المقاصد الشرعية في كل النواحي، ولكن أقوالهم حول هذا الموضوع متفرقة في كتبهم وليس في كتاب واحد على حدة، فلذا يرى أن يجمع أقوالهم في هذا الموضوع.

المبحث الاول - تعريف المشقة:

المطلب الاول - المتشقة لغة: لماقرأتنا الكتب اللغة المختلفة فسر كل واحد على حسب ميله وعرفه وفهمه ولكن اخذت المعنى اللغوى من الكتب المهمة والمشهور فى ايديينا المشقة والجهد والعناء، زاد الراغب: والانكسار الذى يلحق النفس والبدن، ومنه قوله تعالى: (لَمْ تَكُونُوا بِالْعِيَهِ إِلَّا يُشِقُّ الْأَنفُسُ)(¹) وأكثر القراء على كسر الشين، معناه إلا بجهد الأنفس أو بالكسر اسم، وبالفتح مصدر)(²).

المطلب الثاني- المشقة اصطلاحا:

لہ معان مختالہ :

- ١- الطرف ٢ - العصا ٣ - الجهد والتعب ٤ - الخلاف ٥ - العداوة.
(و هى التحميل الامور التى ليس إستطاعة الإنسان او هى وشق
امره يشقه شقا فانشق: افرق وتبعد اختلافا). (٣)

المبحث الثاني- انواع المشقة :

تنوع المشقة بحسب القدرة على تحملها و عدمها إلى نوعين:

- ١- المشقة التي يقدر عليها المكلف.
 - ٢- المشقة التي لا يقدر عليها المكلف (٤).

المطلب الأول- المشقة التي يقدر عليها المكلف:

وهي المشقة التي يقدر عليها المكلف أثناء قيامه بما كلفه الله تعالى به في العبادات والمعاملات وغيرها.

ومثال ذلك: مشقة الصلوات وأدائها في أوقاتها، وإدراكها في المساجد وحسن الاستعداد إليها، وتمام الاستفادة منها، وكذلك مشقة اللوم في الحر، ومشقة الحج وما فيه من عن تغيير العوائد، ومخالطة الكثيرة من الناس، ووقوع التزاحم والتدافع، وحصول الفرقة والبعد عن الأهل والأوطان، وترك الأموال والأملاك والوظائف والمناصب، وكذلك مشقة الجهاد في سبيل الله تعالى ما فيه من ذهاب الحياة وزوال الأموال والأطراف، وكذلك الإنفاق المالي بصورة المعروفة "الزكوة، الصدقات، التبرعات" وما فيه من عن مخالفة الهوى والراغبة في تحصيل الأموال وتجميدها، والتي تحب الخير وتسعى إليه وتنتسب به قال تعالى: (وَإِنَّهُ لَحُبُّ الْخَيْرِ لَشَيْدٌ) (٥)

(٧) الآية النحل سورة .

(^٢) الزبيدي ، محمد بن محمد ، تاج العروس من جواهر القاموس ، دار الهداية
ج، ٢٥١ ص ٥١٥.

دار صادر، ج ١٨٣ ص ١٤١. دار الإفريقي ، جمال الدين ابن منظور (١٤١٤هـ) ، لسان العرب ، الطبعة الثالثة ، بيروت

^(٤)الخادمي ، نور الدين بن مختار ،(٢٠٠١م).علم المقاصد الشرعية ، الطبعة: الأولى .مكتبة العبيكان ، ج ١ ص ١٢٢.

فهذه المشقة ولن بدا فيها الضيق والعنق والشدة ومخالفة الهوى ومكابدة المصاعب ومجاهدة النفس؛ إلا أنها أعباء ضرورية لا بد منها في قيام الأحكام وأداء التكليف.

فالأفعال الشرعية من عبادات ومعاملات وأنكحة وجنایات وكفارات مرتبطة بالمشاق والأعباء التي يقدر عليها المكلفين، والتي لا تقع أصحابها في الحرج والضرر، ولا تؤدي بهم إلى المفاسد والمهملاً، وهي أمور تتلازم وترتبط بشكل وثيق ومتين بالأفعال والأعمال والأقوال والاعتقادات الشرعية والإسلامية؛ فالتكليف الشرعي لا يقوم إلا بها، وهي تدور معه وجروها وعدماً، والتوكيل الشرعي لم يعتبر تكليفاً إلا لما فيه من الكفالة الشاقة، ولما ينطوي عليه من تحمل بعض الأتعاب والإجهاد النفسي والجسدي والعقلاني الذي يؤهله لمرتبة التكليف المرجوة.

وحال هذه المشاق في الأعمال والأفعال الشرعية كحال المشقة في سائر أعمال الدنيا و مختلف الفنون والشئون والأحوال، وطلب الرزق والسعى في الأرض تحصيله، ومزاولة الحرفة والصناعات، والأسفار والرحلات والزيارات، وإنجاز الأفراح والزيجات والحفلات وتنظيم المناسبات والمهجانات والملتقيات، وإعمار الأرض وتنميتها وتزيينها وتنظيمها.

كل ذلك فيه من المشاق والأعباء، من التعب والنصب ما يجعل استبعاد تلك المشاق الأعباء أمراً مطلقاً لقيام تلك الفنون والأعمال، ومفروضاً لمصالح المعاش والعباد، ومخرجاً لظام الحياة والوجود. وخذ إن شئت مثل الأكل، ومثال الجماع لتدرك بمنتهى الموضوع⁽⁶⁾

المطلب الثاني- المشقة التي لا يقدر عليها المكلف:

وهي المشقة التي لا يستطيع المكلف تحملها ولا القيام بها، والتي هي التكليف بما لا يطاق الذي إذا فعل أوقع في العناء والتعب الذي لا يجدي.

أو هي التي يستطيع المكلف تحملها، غير أنها خارجة عن المعتمد في الأعمال العاديّة، بحيث يحصل للنفس التشوش والقلق في القيام بها، لما في ذلك من التعب الشديد والحرج البالغ. ومثل هذا الضرب: الوصال في الصوم، ففي القيام به خروج عن المعتمد الذي يوضع في الملل والسلامة، ويؤدي إلى اضطراب النفس وتشوشها وضيقها، مع أنه مستطاع ومحظوظ عليه؛ لكنه غير معتمد؛ لذلك شرع الرفق والأخذ من العمل بما لا يحصل مللاً ولا كللاً؛ فهذه المشاق التي لا يقدر عليها، سواءً أكانت من قبل ما لا يطاق أم كانت من قبل ما يطاق؛ لكنها غير معتمدة ومفضية إلى الملل والسلامة، وربما إلى ترك التكليف من أصله؛ فهذه المشاق غير مقصودة من قبل الشرع، ولا يتعلق بها تكليف. ولا يجوز للمكلف قصدها واعتبارها وترتيب الأعمال على وفقها؛ فإن الشارع لم يقصد إلى التكليف ولا يثبت عليه⁽⁷⁾.

المبحث الثالث . لايثبت المكلف بتحمل المشقة التي يمكن الإنفاق عن الحكم

وهو أن المشقة ليس للمكلف أن يقصدها في التكليف نظراً إلى عظم أجراها، وله أن يقصد العمل الذي يعظم أجره لعظم مشقتها من حيث هو عمل.

أما هذا الثاني؛ فلأنه شأن التكليف في العمل كلّه؛ لأنّه إنما يقصد نفس العمل المترتب عليه الأجر، وذلك هو قصد الشارع بوضع التكليف به، وما جاء على موافقة قصد الشارع هو المطلوب.

وأما الأول؛ فإن الأعمال بالنيات، والمقاصد معتبرة في التصرفات كما يذكر في موضعه إن شاء الله فلا يصلح منها إلا ما وافق قصد الشارع، فإذا كان قصد المكلف إيقاع المشقة، خالف قصد الشارع من حيث إن الشارع لا يقصد بالتكليف نفس المشقة، وكل قصد يخالف قصد الشارع باطل، فالقصد إلى المشقة باطل، فهو إذن من قبيل ما ينهى عنه، وما ينهى عنه لا ثواب فيه، بل فيه الإثم إن ارتفع النهي عنه إلى درجة التحرير، فطلب الأجر يقصد الدخول في المشقة قصد منافق.

فإن قيل: هذا مخالف لما في الصحيح من حديث جابر، قال: (خلت البقاع حول المسجد، فأراد بنو سلمة أن ينتقلوا إلى قرب المسجد، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال لهم: "إنه بلغني أنكم تريدون أن تنتقلوا إلى قرب المسجد". قالوا: نعم يا رسول الله، قد أردنا ذلك. فقال: "بني سلمة! دياركم تكتب آثاركم، دياركم تكتب آثاركم")⁽⁸⁾.

وفي رواية: فقالوا: (ما كان يسرنا أنا كنا تحولنا)⁽⁹⁾.

وفي رواية عن جابر، قال: (كانت ديارنا نائية عن المسجد، فأردنا أن نبيع بيوتنا فنقترب من المسجد، فنهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: إن لكم بكل خطوة درجة)⁽¹⁰⁾.

وفي "رفائق ابن المبارك" عن أبي موسى الأشعري، أنه كان في سفينية في البحر مرفوع شراعها، فإذا رجل يقول: (يا أهل السفينية! قفوا) سبع مرار، فقلنا: لا ترى على أي حال نحن؟ ثم قال في السابعة: "لقضاء قضاه الله على نفسه أنه من عطش الله نفسه في يوم حار من أيام الدنيا شديد الحر، كان حفا على الله أن يرويه يوم القيمة)⁽¹¹⁾.

فكان أبو موسى يتبع اليوم الممعانى الشديد.

وفي الشريعة من هذا ما يدل على أن قصد المكلف إلى التشديد على نفسه في العبادة وسائر التكاليف صحيح مثاب عليه، فإن أولئك الذين أحبوا الانتحال أمرهم عليه الصلاة والسلام بالثبوت لأجل عظم الأجر بكثرة الخطأ، فكانوا كرجل له طريقان إلى العمل: أحدهما سهل، والآخر صعب، فأمر بالصعب ووعد على ذلك بالأجر، بل جاء نهبيهم عن ذلك إرشاداً إلى كثرة الأجر.

وتتأمل أحوال أصحاب الأحوال من الأولياء، فإنهما ركبوا في التبعد إلى ربهم أعلى ما بلغته طاقتهم، حتى كان من أصلهم الأخذ بعزم العلم، وترك الرخص جملة، فهذا كله دليل على خلاف ما تقدم.

وفي الصحيح أيضاً عن أبي بن كعب، قال: كان رجل من الأنصار بيته أقصى بيت في المدينة، فكان لا تخطئه الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: فتوجعنا له، فقلنا له: يا

(٨) النيسابوري ، أبو بكر محمد بن إسحاق ،(٢٠٠٣ م) صحيح ابن حبّيم ، الطبعة: الثالثة .م.د.المكتبة الإسلامية ، ج ١ ص ٢٦.

(٩) المقدسي ، ضياء الدين أبو عبد الله ،(٢٠٠٠ م)الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما ، الطبعة: الثالثة ، لبنان: بيروت ، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع ج ١٢ ص ٦٩.

(١٠) النيسابوري ، مسلم بن الحجاج ،(ب،ت)المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .ظ.د. بيروت دار إحياء التراث العربي ج ٤٦ ص ٤٦.

(١١) المزوذى ، عبد الله بن المبارك ،(ب،ت)الزهد والرقائق لابن المبارك ، ط.د. بيروت: دار الكتب العلمية .

(٦)الخادمي ، نور الدين بن مختار ،(٢٠٠١ م)علم المقاصid الشرعية ، الطبعة: الأولى

.م.د.مكتبة العبيكان .ج ١ ص ١٢٣ .

(٧)نفس المرجع، ج ١ ص ١٢٤ .

فلان! لو أنك اشتريت حمارا يقيك من الرمضاء ويقيك من هواه الأرض؟⁽¹⁶⁾

قال: أم والله ما أحب أن بيتي مطنب ببيت رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال: فحملت به حتى أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته، قال: فدعاه، فقال له مثل ذلك، وذكر أنه يرجو له في أثره الأجر. قال النبي صلى الله عليه وسلم: إن الله ما احتسبت.⁽¹⁷⁾

فالجواب أن نقول: أولاً: إن هذه أخبار أحد في قضية واحدة لا ينتظم منها استقراء قطعي، والظنيات لا تعارض القطعيات، فإن ما نحن فيه من قبيل القطعيات.⁽¹⁸⁾

وثانياً: إن هذه الأحاديث لا دليل فيها على قصد نفس المشفقة، فالحديث الأول قد جاء ما يفسره، فإنه زاد فيه: (وكره أن تعرى المدينة قبل ذلك، لئلا تخلو ناحيتها من حراستها).⁽¹⁹⁾

وقد روي عن مالك بن أنس أنه كان أولاً نازلاً بالعقبة، ثم نزل إلى المدينة وقيل له عند نزوله العقيق: لم تنزل العقيق فإنه يشق بعده إلى المسجد؟ فقال: بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحبه ويأبهيه، وأن بعض الأنصار أرادوا النقلة منه إلى قرب المسجد، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: "أما تحتبون آثاركم" .⁽²⁰⁾

ليس من جهة إدخال المشفقة، ولكن من جهة فضيلة المحل المنتقل عنه. وأما حديث ابن المبارك فإنه حجة من عمل الصحابي إذا

صح سنته عنه، ومع ذلك فإنما فيه الإخبار بأن عظم الأجر ثابت لمن عظمت مشقة العبادة عليه، كالوضعه عند الكربيلات، والظماء والنصب في الجهاد، فإذا اختير أبي موسى رضي الله عنه للصوم في اليوم الحار كاختيار من اختار الجهاد على نوافل الصلاة والصدقة ونحو ذلك، لا أن فيه قصد التشديد على النفس؛ ليحصل الأجر به، وإنما فيه قصد الدخول في عبادة عظم أجرها؛ لعظم مشقتها، فالمشفقة في هذا القصد تابعة لا متبوءة، وكلامنا إنما هو فيما إذا كانت المشفقة في القصد غير تابعة، وكذلك حديث الأنصارى ليس فيه ما يدل على قصد التشديد، وإنما فيه دليل على قصد الصبر على مشقة بعد المسجد ليعظم أجره، وهكذا سائر ما في هذا المعنى.

وأما شأن أرباب الأحوال، فمقاصدهم القيام بحق معبدهم، مع اطراح النظر في حظوظ نفوسهم، ولا يصح أن يقال: إنهم قصدوا مجرد التشديد على النفوس واحتتمال المشقات، لما تقدم من الدليل عليه، ولما سيأتي بعد إن شاء الله.

وثلاثة: إن ما اعرض به معارض بنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين أرادوا التشديد بالتبليغ، حين قال أحدهم: أن نفرا من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم سألوا أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عن عمله في السر فقال بعضهم لا أتزوج النساء وقال بعضهم لا أكل اللحم وقال بعضهم لا أنام على فراش فحمد الله وأثنى عليه فقال ما بال أقوام قالوا كذلك لكنني أصلى وأنام

⁽¹²⁾ المنذري ، عبد العظيم ، (1987) م مختصر صحيح مسلم «لإمام أبي الحسين مسلم بن الحاج القشيري النيسابوري» ، الطبعة: السادسة ، لبنان : بيروت ، المكتب الإسلامي ، ج ١ ص ٧١.

⁽¹³⁾ الشاطئي ، إبراهيم بن موسى ، (1997) م المواقفات ، الطبعة الأولى ، دراسة وتحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، م.د. دار ابن عفان ، ج ٤ ص ٢٢٩.

⁽¹⁴⁾ صهيب ، عبد الجبار ، (٢٠١٤) م ، الجامع الصحيح للسنن والمسانيد ، ط. د. م. د. د. ج ٧ ص ٢.

⁽¹⁵⁾ ابن عساكر ، ثقة الدين ، (٢٠٠٠) م معجم الشيوخ ، الطبعة الأولى ، دمشق دار البشائر ، ج ٢ ص ٦٣٢.

وأصوم وأفطر وأتزوج النساء) فمن رغب عن سنتي فليس مني).⁽²¹⁾

وفي الحديث: "ورد النبي صلى الله عليه وسلم التبليغ على عثمان بن مطعمون، ولو أذن له لاختصينا".⁽²²⁾

"وردد صلى الله عليه وسلم على من نذر أن يصوم قائما في الشمس، فأمره باتمام صيامه، ونهاه عن القيام في الشمس". وقال: "هلك المتطعون" . ونهيه عن التشديد شهير في الشريعة، بحيث صار أصلاً فيها قطعياً، فإذا لم يكن من قصد الشارع التشديد على النفس، كان قصد المكلف إليه مضاداً لما قصد الشارع من التخفيف المعلوم المقطوع به، فإذا خالف قوله قصده قصد الشارع، بطل ولم يصح، وهذا واضح، وبالله التوفيق).⁽²³⁾

النتائج:

وفي النتيجة توصلنا إلى النقاط المهمة في الموضوع كمالي: أولاً: كما في أناني معنى الاصطلاحية للمشفقة عدة معانٍ ومناسب من هذه المعانٍ معنى الجهد والتعب والشق لأن في هذه المعانٍ حقيقة المشفقة كمانع لغير الآن في عرف المعتاد.

ثانياً: لما قرأتنا المشفقة على نوعين المشفقة المقدور كمالي جرى في كل يوم من الاعمال لهذا ليس بمشقة لأن التكليف المعتاد مثل الصلاة والصيام وهكذا سائر الواجبات لا يتم بغير هذه المشفقة والحال هو يتحمل المشفقة بالنية الثواب وهو المطلوب في موضوعنا.

ثالثاً: ليس على تحمل المشفقة الثواب أو الاجر الزائد أيضاً توصلنا في الموضوع إلى هذه النتيجة ان لا يثبت للمكلف بتحمل المشفقة التي يمكن الإنفاق على الحكم لأن قصد المكلف مخالف للقصد الشارع وهذا باطل فالخطأ المشفقة الزائد أيضاً باطل ولا يثبت للمكلف عليه.

المناقشة

في الموضوع أنظار العلماء متفاوتة على حسب رأيهم واجتهاداتهم كما يقرون الأحاديث النبوية مثل حديث جابر وابي موسى الاشعري في موضوع الانتقال الدياري بسلامة وبعض العلماء يستدللون بهذا الأحاديث في التحمل المشفقة عليها الزيادة الثواب فلجاجيت علماء الآخرين بعدة الوجوه كمانائهم يقولون في جوابهم في حديث جابر ليس قصد نفس المشفقة بل عدم الاجازة من هذه الموضع لفضيلة هذه الأماكن للأتعري هذه المنطقة من السكان يمكن ان لا يدخل الأمان بها وهكذا حديث جابر وامثله احد لا يقبل القطعيات وايضاً الاحاديث الأخرى وهو التبليغ فهي منهى عنه فنكفي بهذا القدر لكي لا يكون سبباً لطوال غير المفيد ولكن في الحقيقة موضوع الازدياد والتغير.

التوصيات

وفي خاتمة البحث توصلنا للبعض التوصيات للأداريين والمشرفين للمناهج التربوية في كليات الشريعة والقانون أهمها مالي: أولاً: ان يدخل في المناهج البكالوريس في كلية الشريعة مادة المقاصد الشرعية.

ثانياً: إن كان ممكناً أن يدخل في منهج الثانوية في مكاتبنا.

⁽¹⁶⁾ النيسابوري ، مسلم بن الحجاج ، المستند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ط. د. بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ج ١ ص ٢٠٧.

⁽¹⁷⁾ نفس المرجع ج ١ ص ٢١٨.

⁽¹⁸⁾ الشاطئي ، إبراهيم بن موسى ، (1997) م المواقفات ، الطبعة الأولى ، دراسة وتحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، م. د. دار ابن عفان ، ج ٤ ص ٢٢٩.

ثالثاً: ان كان ممكناً ان يدور المؤتمرات والندوات للعامة الناس لأن هذا العلم مفيد جداً ولكن في الحقيقة لا يفهم جيلنا الحاضر.

مصادر البحث :

القرآن الكريم

- ١- الإفريقي ، جمال الدين ابن منظور (١٤١٤ هـ) ، لسان العرب ، الطبعة: الثالثة، بيروت: دار صادر.
- ٢- الخادمي ، نور الدين بن مختار ، (٢٠٠١ م). علم المقادص الشرعية ، الطبعة: الأولى، م.د. مكتبة العبيكان.
- ٣- الدمشقي ، خير الدين ، (٢٠٠٢ م) الأعلام ، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر.م.د.د.
- ٤- الرَّبِيِّي ، محمد بن محمد ، تاج العروس من جواهر القاموس ، ط.د. م.د.دار الهدایة.
- ٥- الشاطبي ، إبراهيم بن موسى ، (١٩٩٧ م) المواقفات ، الطبعة الأولى. دراسة وتحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، م.د. دار ابن عفان.
- ٦- ابن عساكر ، ثقة الدين ، (٢٠٠٠ م) معجم الشيوخ ، الطبعة: الأولى، دمشق، دار البشائر.
- ٧- المزوزي ، عبد الله بن المبارك ، (ب، ت) الزهد والرفاق لابن المبارك ، ط.د. بيروت: دار الكتب العلمية
- ٨- المقدسي ، ضياء الدين أبو عبد الله ، (٢٠٠٠ م) الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما، الطبعة: الثالثة ، لبنان: بيروت ، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع،
- ٩- المنذري ، عبدالعظيم ، (١٩٨٧ م) مختصر صحيح مسلم (لإمام أبي الحسين مسلم بن الحاج القشيري النيسابوري) الطبعة: السادسة ، لبنان : بيروت ، المكتب الإسلامي.
- ١٠- النيسابوري ، أبو بكر محمد بن إسحاق ، (٢٠٠٣ م) صحيح ابن حرميما ، الطبعة: الثالثة ، م.د. المكتب الإسلامي .
- ١١- النيسابوري ، مسلم بن الحاج ، (ب، ت) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ط.د. بيروت: دار إحياء التراث العربي.